نزلاء السجون وسؤال العلاج والتأهيل والتمكين بعد السجن

الدكتور: عبد الله أبو أياد
أستاذ التعليم العالي مؤهل
المعهد الملكي لتكوين أطر الشباب والرياضة
الرباط

إن الوقوف على شخصية نزيل السجن اعتمادا على مقاييس علمية تنحدر من تخصصات متعددة تعنى بدراسة الطبيعة الإنسانية، كثيرا ما يتيح للباحث والفاعل المتخصص في الشأن البيوعصبي والفاعل المعتني بالجوانب السيكوسوسيوتربوية والتمكينية، إدراك خريطة الوضع الإنساني بكل تناقضاته وصعوباته وما يحتويه من فرص وأفاق، وما يطاله من عوامل الصراع، وحوافز التكامل، وما يسوده من أواصر الصدق وحيل الخداع وحالات التنميط والتبعية وومضات الإبداع والابتكار ومشاعر الغربة وأحاسيس الانتماء ومظاهر الخصومة مع الذات ومقومات الاعتزاز بها ودرجات مشاعر الحب والبغض ومستوى عدم الاكتراث.

إنه الفضاء الذي يساعدنا على التبصر بجدية للحياة وإدراكها بكيفية علمية ذات صلاحية واسعة من حيث النتائج التي نصل إليها. فالحياة السجنية على الرغم من شدتها وصعوبات تدبيرها ونبل رسالة الأجهزة القيمة عليها، ليست بالمكان المناسب لكل من يلوذ به هاربا من مأزق الواقع الإنساني المعاصر، وليست هي الفضاء المساعد على امتلاك الرشد والتبصر والاقتدارات ومسارات الولوج إلى الحياة وتصنيعها والإسهام في قيادتها[1]. لكن البحث الميداني المتخصص في العناية النفسية والاجتماعية بالمحالين على السجون يحفز على القول بأن هناك اتجاها حديثا يتطلع إلى إضفاء طابع حضاري على السجن، إلا أن هذا ليس من المفيد الحديث عليه، وخاصة بالنسبة للخارج من السجن الذي تم علاجه وتأهيله وتمكينه من امتلاك اقتدارات ومهارات العودة إلى الحياة الانسانية بأنفاس فاعلة متحضرة[2].

[1] مؤسسة جيسون الأمريكية، السجن إصلاح وتأهيل، أبريل 2016، ص 71.

[2] مجلة الأجراس الثقافية، منظومة السجون العقابية، بين الإصلاح والتهذيب، العدد الأول، باب السجون، 2008. ص 22.

رسالة نزيل السجن:

بغض النظر عن سبب الإحالة على السجن، يستشف من عدة مناظرات طبية ونفسية واجتماعية وثقافية واقتصادية بأن غالبية نزلاء السجون ضحايا، وأنهم لا ينصت إلى أي واحد منهم من قبل القيمين على أحوالهم قبل السجن أو بعده. وهذا يدفع إلى القول بأن واجب المسؤول عن علاج وتأهيل وتمكين نزلاء السجون تبليغ مجتمعاتهم بالرؤى والاتجاهات التي يحملها نزيل السجن والتي تنم عن إدراكات عميقة للأمراض الجمعية المتفشية في المجتمع والشر السائد داخله، والذي يقترف من لدنا كأفراد وعلى مدى أجيال عديدة، ولم يسمح لنا بالانتقال من خانة الأفراد إلى رحاب الأشخاص والذوات الفاعلة، من تصرفات سيئة ومسيئة ندس عليها ونواريها أعماق التراب داخل مناطق اللاشعور، ونحرص على أن لا تكون مرئية حتى من قبل كل واحد منا، وهو ما يمكننا القول في ظله أن التصرف الإجرامي تصرف خاص أصله تصرف عام، يشارك في صياغة دوافعه وعوامله الجميع بقصد أو بغيره[3].

وعليه، يمكن اعتبار التصرف الإجرامي المحيل على السجن بالمرض الاجتماعي؛ من حيث النشأة والتطور على الأقل. فصاحب التصرف الإجرامي حسب العديد من المعاينات الميدانية، شديد الحساسية للشر والاحتقار، وما يطاله من مشاعر العداء عبر المحيطين به وإهمالهم له، بل الكثير من المترددين على السجون يتميزون بقدرات فائقة على التقاط مظاهر العدوان داخل واقعهم المعاش وتسجيلها بمستوى أعلى كثيرا من الأخرين. وهو ما يجعله غير قادر على إظهاره أو إنكاره بل ينزع إلى إزاحة الأقنعة عنه من خلال ما يقدم عليه من تصرفات. إنها وضعيته تفرض التساؤل عن مرضية هذه السمة أم أنها جانب إيجابي إذا استطعنا إدراكها سيسهم في صياغتنا لمقاربة العلاج والتأهيل والتمكين المناسب لهذا الشخص؟.

إن البحث عن إجابات لهذا السؤال قد تضعنا أمام تحديات عديدة، فعندما ننطلق من الاجتهادات التحليلية سنجد أن حقيقة التصرف الإجرامي هي تعبيرات عن أحوال نفسية تشير الى واقع مهترئ يصعب إدراكه عبر الضوابط الاجتماعية السائدة في الواقع الملموس، لكنها تعبيرات تتم بأساليب مرعبة ومشوهة وذات أثار سلبية حادة ومسيئة، يقدم صاحبها على ممارستها وكأنه في حاله حلم؛ فالحلم هنا واقع حقيقي يعبر عن وضعية نفسية لا تستطيع الخروج إلى الواقع إلا عبر الأحلام.

[3] عبد الله أبو أياد، واقع المؤسسات العقابية وأفاق إصلاحه، بحث ميداني، النشر 2017. ص 1.

فالجريمة فعل أو امتناع مخالف للنظام الاجتماعي، موجودة ومنتشرة على الصعيد العالمي، إلا أن صاحب التصرف الإجرامي يعبر عنها عبر وسائل غير مشروعة وذات انعكاسات عدوانية على المسار الحضاري[4]. وهي عدوانية لا ينحصر أصلها في مرض أو اضطراب شخصية صاحب التصرف الإجرامي، بل هناك عوامل أخرى عديدة تتكامل بعضها بالبعض لتتألف المجموعة السببية المنتجة للتصرف. بمعنى أخر، إن صاحب التصرف الإجرامي يستجيب بأساليب غير سليمة ويسيئ تفسير الواقع، وهذا تحصيل حاصل. لكن الذي يجب علينا فهمه هو عدم حصر إدراكاتنا في المقومات السلبية لذلك الوضع. فمحاولات التعمق في دراسة شخصية صاحب التصرف الإجرامي؛ بحثا عن ما يسمى بعناصر السواء تتطلب الوقوف على الأليات الذهنية والمواقف والتصرفات المجانبة للسواء لدى غيره من الناس؛ مثل أن يكون وضع الفرد جامد المشاعر أو متسم بعدم الاكتراث نحو ما يقع حوله من أحداث وما تخلفه تصرفاته من أثار جارحة للمشاعر أو مضرة بسلامة الأغيار، لكنه يتنكر إليها أو يخفيها وتتجمد أحاسيسه نحوها بغرض حماية نفسه، فيختلق أساليب لتبريرها وللتطبيع معها، فيصبح صما ولا يتحدث عن العدالة وممارسة الفساد؛ إلا عندما تتعرض مصالحه للتهديد أو الضياع.

أما صاحب التصرف الإجرامي، بحكم ما لديه من استعدادات وباعتبار درجه الحساسية لديه، فقد يتجاوز جمود المشاعر؛ فهو غير متوفر على قدرات التطبع والتكيف المتوفرة لدى غيره ولا يبدد طاقاته من أجل اكتسابها لكي يعيش في مستوى حياتي معين لأنه يعتقد بأن ذلك قد يؤدي إلى انهيار شخصيته ويحوله إلى مجرد عبد سجين الامتثال للمعايير التي يفرضها المتحكمون في المجتمع.

فحسب العديد من الأعمال الميدانية التي طالت عينات من المترددين على السجن بالمغرب، نجد أن غالبية أصحاب التصرف الإجرامي ما هم إلا مجرد ضيعة تدبر وفق الإيديولوجيا الداروينية المستنتجة من أعمال مالتوس في دراسة المجتمع البشري، التي اختزلها في عدم المساواة والصراع والقوة والتنافس[5]. ويعتبر أن حق القوة هو السائد ما لم تحاصر جماحه عبر الإرادة الإنسانية. وصاحب التصرف الإجرامي أو حتى ما لديهم من ميولات أو استعدادات لهذا التصرف، ليس بالضبط أكثر قدرة على حياة اللامساواة وحق القوة والتنافس والصراع، لكن يستطيع أن يذكر المجتمع برمته والقيمين على شؤونه، علما وعملا بأن منطق اللاعدالة واللامساواة واللاأمن واللاحضارة هي القيم السائدة في الواقع الإنساني المعاصر.

---

[4] العلمي عبد الواحد، شرح القانون الجنائي المغربي، القسم العام، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 4، سنة 2011، ص 431.

[5] عبد الله أبو أياد، العقوبة وأفاق التأهيل والعلاج، بحث ميداني، النشر 2019. ص 6.

ويبلغنا عبر تصرفاته أنه لن ينتصر لهذه القيم مهددا باستمرار المنتصرين وفق سلمها. فتعبيره الذي نعتبره جرما هنا ذو دلالة، لكن بدائية وسائل التعبير لديه، وضعفه النفسي والمعرفي وتخلفه الحضاري جراء تربية التنميط والتعليب والتضبيع وتعليم الجهل والتثقيف على الفقر...، بالإضافة إلى تغييب العلم في العناية بالإنسان عامة، وفي تفسير صحته النفسية وتصرفاته بالخصوص، يتم نبذه بذهنية غرضها ردعه وردع من يحيطون به، وبذلك يخرس صوته تحت طائلة كل صنوف الوصم الإعلامي والاجتماعي، بالإضافة إلى النبذ القانوني المتمثل في عقوبات السجن وسلب الاعتبار والحرمان من الإنصات إليه[6].

إننا عندما ننصت إلى هذا الفرد يجب علينا التركيز على ما يقوله ليس على سبيل الاستنطاق أو المحاكمة أو حتى التحقيق القضائي أو البحث التمهيدي، ولكن بغاية تمكينه عبر العلاج والتأهيل والحرص على التخلص من الأعراض المرضية المهيمنة على شخصيته، والإسهام مع الجهات الأخرى في إزاحة العوامل السياسية والاقتصادية والسوسيوثقافية والإدارية والإعلامية والفنية المنتجة لتلك الأعراض المشوهة لرسالة صاحب التصرف الإجرامي والمعيقة لمصالحته مع ذاته.

وإذا كان التصرف المصنف جريمة هو تعبير عن عدم الامتثال ورفض التكيف مع ضوابط الواقع المعيش؛ فهذا الرفض قد نلامسه لدى الفلاسفة والمبدعين والمناضلين الثوريين الذين لا يقتنعون بما هو سائد ونمطي في المجتمع، لكنهم خلافا لصاحب التصرف الإجرامي، يوظفون قدراتهم في البحث والتفكير والتعلم الذاتي، وهو ما لم يتاح له سواء داخل السجن أو بعد مغادرته، فلا يستطيع التعبير عن ما لديه من إبداعات جراء عدم امتلاكه للاقتدارات والمهارات الضرورية لولوج الحياة وتصنيعها والإسهام في قيادتها[7].

فعدم إدراك رسائل صاحب التصرف الإجرامي والحرص على حصره بما يسميه البعض بحالة السيكوباتية كصب الزيت على النار، يعانيها العديد من الناس المصنفين مجتمعيا بالمجانين والانسحابيين والفصاميين وأصحاب التصرفات الإجرامية، لكن الإيديولوجيا السائدة لا تقبل بالإنصات لأصواتهم الحقيقية وما يريدون الإفصاح عنه. فكل هؤلاء يعانون من حالة الإحباط جراء العوائق المحاصرة لطموحاتهم المتطلعة إلى أن يكون المرء سيد إرادته، لكنه يتعثر ولا يجد مساندة. فهو يرفض أن يكون

---

[6] شريف زبفر هلالي، واقع السجون العربية بين التشريعات الداخلية والمواثيق الدولية، دراسة مقارنة، سلسلة البحث القانوني وحقوق الإنسان، مركز حقوق 25 الإنسان لمساعدة السجناء 2000. ص 33.

[7] Philippe combessie, sociologie de la prison, Ed, la découverte, Paris, 2001, p 33

سيدا لأحد ولا يقبل سيادة الغير عليه، وعندما يجد إرادته مسلوبة من قبل الأغيار فيكيل لهم العداء الذي قد يخزنه داخل ذاته، أو يفجره عبر التصرفات الإجرامية.

إن معالجة هذا الوضع يصعب الاقتصار فيها على العقوبات المنصوص عليها في القوانين الجنائية، أو حتى السياسات العقابية المعتمدة في السجون والإصلاحيات، لأنها لا تزيد الوضع إلا تأزيما؛ لأنها تتعلق بنا جميعا كباحثين، عاملين، مربين، سياسيين، معالجين وأقارب... تنعدم لديهم الرغبة في تقبل رسائل صاحب التصرف الإجرامي وإدراكها والانطلاق منها في صياغة مقاربات علاجية وتأهيلية وتمكينية. فتكوين هذه القناعة هي مسؤولية إنسانية وحاجة حضارية يصعب في غيابها استتباب الأمن وتشييد صروح الحب كأساس الحياة الإنسانية الجماعية والمجتمعية المشتركة، فقد تبذل جهودا عالية في تقوية الأليات الأمنية والقضائية والسجنية، لكننا مازلنا غير قادرين على بذل جهود تؤهل انتقال الفرد من مجرد كائن بيولوجي إلى شخص بيو عصبي وسيكسوسيوثقافي فاعل ومبدع ومتصالح مع ذاته. فنلاحظ علاقاتنا مع الخارج من السجن على المستويات القانونية والإدارية والأسرية والبيئية وما تتسم به من شكوك وحذر وامتعاض واحتكار وإبعاد، بدل أن تتسم بالتقبل والاحتضان والإنصات والمساندة والمرافقة وبث وإنماء مشاعر الأمان والانتماء والتقدير والاكتفاء المادي، وهو ما يجب أن تقوم عليه السياسات التربوية والاجتماعية عامة والسياسات الجنائية بالخصوص، التي يجب أن تتسم بالأبعاد العلاجية والتأهيلية والتمكينية لصاحب التصرف الإجرامي ولضحايا هذا التصرف وللمجتمع برمته، بالحرص على تيسير تقبل رسالة كل جانب في هذه المعادلة والتفاعل معها بشكل يحرر الجميع من الانغلاق على الذات ويشعر صاحب التصرف الإجرامي بأن الوهمية أو الحقيقية التي تصبو الهيمنة عليه والتحكم في إرادته وتهدر حقه في التطور شيء مزعج للجميع، وأن التحرر منها يحتاج إلى التعاون وإلى التفكير بسعادة الأخرين، وبالعمل على تأمينها لأنها أساس السعادة الشخصية التي لا يمكن أن تتحقق إلا عبرها وليس على أنقاضها، بواسطة التصرفات الإجرامية[8].

وهذا يتطلب التركيز في مناهج وبرامج علاج وتأهيل وتمكين أصحاب التصرفات الإجرامية داخل السجون ومراكز الاصلاح على شخصية المستهدف من عملها، وفق ألية تيسر شمل خلفياته الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، بالعناية الكافية نفسيا واجتماعيا بغية تأهيله للعناية بصاحب التصرف الإجرامي واحتضانه وتسهيل إزالة الإدراكات المختلة أو المشوهة، المفعمة بدوافع

[8] Thiry Benjamin et Thiriez Clara, « Enjeux de la pratique de la psychothérapie en prison », Psychothérapies, 2014/3 Vol. 34, p. 185-192. DOI : 10.3917/psys.143.0185. 2014.

وحوافز العدوانية وتبديلها، عبر امتلاك ذات إيجابية لا تنحصر في ما يسمى بمحاربة الشر، بل ترتقي إلى البحث والعمل عن الحب والسعادة على قواعد التفكير بالواجب.

إذا كان اعتقادنا وما يزال بأن العقوبة السالبة للحرية وكل بدائلها التربوية ليس بردع ولا إيلام؛ بل هي فرصة يعبئ من أجلها الزمان والمكان والمناهج والبرامج والموارد البشرة المؤهلة والإمكانيات المادية والآليات القانونية، من أجل مصالحة المستهدف منها مع ذاته والانتقال بشخصه وأسرته ومحيطه السوسيوثقافي والاقتصادي وكافة مكونات المجتمع إلى درجة من الإدراك السليم الذي يساعدنا جميعا على أن نصبح أكثر استعدادا لتفهم المتمرد أو المتطرف أو صاحب التصرف الإجرامي، مهما كان صنف تصرفه، من خلال امتلاكنا لكفاءات الإنصات لما يعبر عنه والذي يتجاهله الكثير من الناس الذين يعتبرونها تهديد لأمن المجتمع وسلامته، وأنها تنحدر من فرد غير اجتماعي في العديد من الأعمال الميدانية المسهمة في معالجة التصرف الإجرامي لدى بعض المترددين على السجون والإصلاحيات بالمغرب؛ الذين أتيحت لنا فرصة التعامل معهم في ظل فترة إعمال العقوبة أو أحد التدابير البديلة لها، أي بعد انتهاء هذه الفرصة، نستنتج أن التصرف الإجرامي يتراوح بين التدهور المزمن أو التحرر الكامل.

لقد توصلنا إلى معطيات تتسم بالصلاحية العلمية مفادها أن التركيز على العلاج والتأهيل والتمكين المنطلق من شخصية المستهدف، بكل خلفياتها البيوعصبية والنفسية والسوسيوثقافية والبيئية والزمانية، كثيرا ما تحقق نتائج إيجابية. وهذا ممكن إذا ركزنا على توظيف خبرتنا الشخصية والجماعية والمجتمعية الأنية والسالفة في محاولة صياغة المناهج والبرامج المساعدة على تكوين الذات الفاعلة التي تستطيع الولوج إلى الحياة وتصنيعها بقدرات ومهارات أقوى على رفع التحديات التي تطال التحولات العالمية السريعة[9].

إن الأمر يتطلب التخلص من أليات تعتمد على معيار رصد خصائص الأعراض الأولية للتصرف الإجرامي ومسار صاحبه، والانتقال إلى منهجية التأثير في المسار بدلا من ترك الأمر متعلق بصفة عامة بالجوانب الإيجابية في الأعراض الأولية. فإذا كان الإقدام على التصرف الإجرامي نتاج ظرف خاص وواضح ووثيق الصلة بالوضع الشخصي أو الأسري إلى واقع حقيقي يعتقده ويدافع عنه رغم ضلالته، فهو يكره الظلم والفساد والتمييز العنصري والغش في الامتحانات ولا يقبل الكسل والاستبداد والغدر... عندما يكون هو المستهدف من ذلك، لكنه يمارسه بتلقائية ويعتبره أداة للوصول إلى مصالحه ولو كان مخلفا

[9] عبد الله أبو أياد، واقع حال السجينات وتأهيلهن، بحث ميداني، النشر 2020، ص 25.

ضررا للآخرين. وهذا يعني أنه مقاربة العلاج والتأهيل والتمكين تكون سلسة بالتركيز على عوامل الظلال والتظليل، لكن سرعان ما تعود هذه العوامل وتتحكم في الوسط المعيش، بل تتحول إلى عنوان من عناوين التدهور المجتمعي، وخاصة بأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية والمعرفية والإعلامية وتحويل مؤسسات وأشخاص الشأن العام إلى مقاولات ومقاولين؛ قد يعود صاحب التصرف الإجرامي إلى ظلاله ويتكرس اعتقاده به كقاعدة للعيش، وكل ما يخالفها مجرد استثناءات لا تؤمن البقاء ولو على هامش الحياة.

أما الصعوبات التي تعتبر حواجز معقدة وتتطلب دراية علمية متخصصة لدراسة شخصية صاحب التصرف الإجرامي، فتتجلى في هيمنة الغموض وعدم وجود عوامل ظاهرة ذات علاقة بالتصرف الإجرامي سواء على المستوى النفسي أو الاجتماعي، تجمد مشاعر صاحب التصرف الإجرامي واتسامه بالانطوائية ورفض كافة عروض التشخيص والعلاج والتأهيل وادعائه للبراءة والرمي بالإثم على الأخرين[10]. كما أن هناك من الذين تعاملنا معهم من أصحاب التصرفات الإجرامية من يعتقد بأنه خلق لكي يمارس هذا التصرف ويستسلم لوضعه، وهي حالة المترددين على السجن بسبب تناول المخدرات أو التشرد المرضي أو السرقة البسيطة أو السكر أو التسول. وحسب عملنا العلمي مع مجموعة من المترددين على السجون والإصلاحيات، تم التوصل إلى تصنيف تلك المجموعة إلى ثلاثة أصناف قد يجتمعون داخل خانة من خانات التصنيف، لكن المقومات الخاصة لكل شخص منهم ليست هي نفس مقومات الشخص الأخر ولو كانوا ينتسبون لنفس التصنيف.

إن الصنف الذي تحرر من التصرف الإجرامي يتسم بتحسن فكرته عن ذاته وبالتخلص من النظرة المتشائمة التي أغشت نظرته لها في الماضي، وهم أقلية. فالعلاج لدى هذا الصنف لا يتعلق باختفاء الأعراض بالمعنى الطبي أو الأساليب التقليدية التي تحصره في عودة الفرد للحالة التي كان عليها قبل إقدامه على التصرف المجرم سوسيوثقافيا أو قانونيا، بل العلاج والتأهيل والتمكين الذي لا يرضى القيمين استعادة المستفيد من عملهم شخصيته الأولى التي اتسمت بالكثير من عوامل الضعف وكانت بحكم تكويناتها عرضة للضعف والانحراف والسقوط في براثين الإجرام، بل ينشدون ما هو أكثر من ذلك؛ حيث يتطلعون إلى إكسابه الاقتدارات والمهارات القوية على إقامة علاقات إنسانية متحضرة مع الأخرين،

[10] Bertrand-Godfrey B., Loewenthal D. Delivering therapy in prison: An IPA study researching the lived experience of psychotherapists and counsellors. Europ. J. Psychother. Couns. DOI: 10.1080/13642537.2011.625197. 2011.

وعلاقات حميمية مع الأقارب، وعلاقات محبة مع الزوج واتجاهات عاطفية سليمة نحو الأبناء، وتفكير متطور بالواجب نحو سعادة الأخرين، والمواكبة العملية على إنجازها. إنهم يعملون وفق مقاربة تيسر للمستهدف منها تطوير النظم المؤطرة لشخصيتهم بالتركيز على اكتساب الشعور الإيجابي بالهوية وتقبل الذات ومحبتها، وصياغة المشروع الشخصي وتقوية الإيمان بإمكانية تحقيق الذات إلى درجة يرى معها شخصه ويرى الحياة والعالم بمنظارات إيجابية.

من المستطاع الوصول عبر هذا الأسلوب إلى توسيع دائرة المستفيدين من العلاج والتأهيل والتمكين، بل يعتبر بعض الذين تم الاشتغال معهم أن اجتياز وضعية التصرف الإجرامي والإحالة على السجين كانت بمثابة خبرة عليهم المرور بها لاكتساب القدرات المطلوبة للولوج إلى الحياة ومواجهة ما يؤطرها بصعوبات باتزان وتكامل وبدون صراع. فأغلب من طالتهم هذه العناية يشعرون وكأنهم ولدوا من جديد؛ حيث امتلكوا العديد من القدرات والمهارات الواجبة لولوج الحياة وتصنيعها من دون خوف وبكم أقل من الصراعات النفسية ومن التردد، وبإمكانيات نفسية أقوى على مواجهات الصعوبات وتحقيق التكامل مع الأخرين، اعتمادا على ما اكتشفوا في أنفسهم من كفاءات وحوافز شخصية لم يكونوا مدركين لها من قبل.

وإذا كان هذا الإنجاز قد تحقق عبر المعاقبة التي طالت التصرف الإجرامي، فإنني كباحث في السيكولوجيا الجنائية لا أقبل بهذا الأمر، المتمثل في علاجه وتأهيله وتمكينه؛ إلا بعد سقوطه في براثين التصرف الإجرامي، بل أفضل الحرص على العناية النفسية والاجتماعية والمعرفية والتأهيل والتمكين لتجنب كافة الأمراض والاضطرابات والتصرفات الإجرامية، وتيسير السبل أمام المرء نحو الارتقاء الحضاري باستمرار.

وهذا يدفعنا إلى التساؤل المغيب لدى القيمين على سياساتنا العمومية بكل مجالاتها وقطاعاتها في شأن إدراكهم للإنسان ولمتطلباته النمائية ورسالته في الحياة، والتركيز على تقوية وترقية صحته الذهنية، وسلامة وسمو صحته النفسية، والتحضر وجوده المجتمعي. فهل يدرك القيمون على السياسات العمومية أهمية التقبل للمرء بكل مكوناته السلبية والإيجابية والحرص على افتحاص وتشخيص أحواله ورص اتجاهاته وميولاته وتيسير توظيفها في جهود الارتقاء بدل التنميط؟ هل تعاملنا مع المرء على قاعدة الحجر لأنه مجرد مرتفق أو زبون أو أنه قاصر وغير مسؤول، وأن في تحريره إيذاء لنفسه وللآخرين، وأن تربيته وتعلمه وفق قيم الرد الاستنباطي المعدم للثقة في ذاته وتشويه تمتلائه لها ولكرامتها وللبلاد والعباد والحاضر والمستقبل ينتج التصرفات الإجرامية؟ ألا نعلم أن صاحب التصرف الإجرامي وأغلبية الذين

يعانون من اضطرابات على الرغم من كونهم من الفئات التي لا تكترث بمن حولها جراء انسحابها للعالم، فإنهم يتأثرون بمن حولهم حتى ولو لم يبدوا أية استجابة ظاهرة، فهم بسبب حساسيتهم المفرطة يحتمون بذروع وستائر الجهد الانفعالي؟ هل نستوعب أن ممارسة استفزازاتنا القانونية (سلب الاعتبار) والاجتماعية، المتمثلة في الاستبعاد والتحقير وعدم الثقة في الخارجين من السجون والإصلاحيات، ومعاملتهم بقسوة ومطالبتهم بفعل أشياء لا قبيل لهم بها، قد أرغمتهم على توظيف العدوانية كآلية لحماية أنفسهم من عدوانية أوساط ترفضهم رغم كونهم منتوجا خالصا للعلاقات الإنتاجية السائدة في مجتمعنا؟ ألم نقتنع بعد أن صاحب التصرف الإجرامي، على الرغم مما يطال شخصيته من اضطرابات، يمتلك قدرا من النباهة السليمة التي يجب التعامل معها بكيفية تربوية وحضارية تؤمن العلاج والتأهيل والتمكين لديه؟ هل لدينا مؤهلات معرفية وعلمية وتقنية نوظفها كباحثين وعاملين في شؤون الأسرة والطفولة والمراهقة والشباب ومع كبار السن، في التعليم والادارة والاقتصاد والمالية والأمن والقضاء والسجن والبيئة والفلاحة والتجارة، ونعتمدها في التعامل مع المرء وفقا لاحتياجاته النمائية الخاصة، وندير على قواعدها المناخات السيكو اجتماعية والثقافية والاقتصادية بإدراكات قوية لما يمثله الشخص الذي يعاني من صعوبات واضطرابات شخصية من شأنها إفراز تصرفات إجرامية؟ هل يستطيع المقررون والقيمون على شؤون التربية والتكوين إدراك مدى أثار منتوجاتهم في صياغة عوامل التصرف الإجرامي؟ هل يدركون أن الأسرة ليست مصدر هذا التصرف، ولكن يمكن الاعتماد عليها في تحرير صاحبه من براتينه؟ وهل الأسرة صاحبة إسهامات هامة في نقاهته من خلال منظور أكبر هو الاحتضان الذي يتم بعد العلاج والتأهيل والتمكين؛ فحسب العمل الميداني على قلة من المترددين على السجن، تبين ما للأسرة من أدوار تجعل منها البيئة الأكثر فاعلية لتأمين النقاهة النفسية والاجتماعية للخارجين من السجون والاصلاحيات بعد تخليصها من كافة عوامل الصراع النفسي والاجتماعي والتصرفات المضطربة والمنحرفة والإجرامية؟

إذا كان إدراكنا للعلاج كباحثين وفاعلين في شأن العناية بأصحاب التصرف الإجرامي علاجا وتأهيلا وتمكينا، يرتكز على مساعدة المستهدف من عملنا على إدراك الأسباب الكامنة وراء مشاعره وتصرفاته الإجرامية، ومعرفته لأعراض تصرفاته بكونها تعبيرات عن احتياجات لديه لم يستطع تقبلها فتحولت إلى اللاشعور، وذلك بغرض الارتقاء إلى أفضل التصرفات عبر امتلاك اقتدارات التفكير السليم ومهارات العمل المتحضر. وهذا يتطلب تشارك الطاقم العلاجي مع صاحب التصرف الإجرامي في استكشاف حياته الداخلية والتشارك مع الأسرة والمحيط مع هذا الأخير لإزاحة الظالم من الأحوال

الخارجية، يستطيع تبيان حقيقة المحيط الخارجي ويطمئن على أنه بدون رعب أو عدوانية، كما كان يبدو له قبل اقتراف التصرف الإجرامي، وإنما هو محيط بإمكانه أن يجد حضوره في أحضانه كشخص سوسيوثقافي فاعل ومتفاعل في ورشة بناء الحضارة.

قد لا نعثر على اجتهاد علمي يفسر الأسلوب المنتج للاحتضان والحميمية وأثارهم المرجوة داخل أسرة صاحب التصرف الإجرامي وفي محيطه الخارجي، لكن نستطيع تصور نظم العلاج والتأهيل والتمكين المعتنية بصاحب التصرف الإجرامي داخل السجون، وفي إطار نظم التدابير التربوية البديلة بالتركيز على مقاربة ثلاثية الأبعاد، يتكامل فيها العمل القضائي بالسجن والمدرسي والمهني والرياضي والفني والاجتماعي والأسري والبيئي، يركز على ضحية التصرف الإجرامي وصاحب التصرف وأمن وسلامة ونماء المجتمع، بالتركيز على أساليب من شأنها تيسير إقامة كل جانب من هذا الثلاثي، علاقات طبيعية ومنصفة مع الأخرين انطلاقا من استعادة الثقة بنفسه والانخراط في الأنشطة المثمرة، والقدرة على تصنيع الأمل.

وقد نستطيع من خلال هذا الثلاثي تحقيق التكامل لدى كل مكون من مكوناته من داخل الأسرة والعمل الجمعوي، التربوي، السوسيوثقافي، الفني والرياضي، وبدعم من المدارس والإعلام والإدارة والاقتصاد، ليس بغرض استعادة كل مكون من هذه المكونات لمكانته ولدوره الذي كان عليه من قبل، بل بارتقاء المكانة وتطوير تلك الأدوار في اتجاه التكامل داخله (خاصة داخل الوسط ذو الرابطة البيولوجية، والوسط ذو الرابطة التربوية، الاجتماعية والإنسانية)، وذلك بالحرص على انتقال المستهدفين من هذا العمل من خانة الأفراد إلى رحاب الأشخاص أصحاب الذوات الفاعلة المنتجة للأمن والرفاه والتحضر، بالإضافة إلى الحب الجماعي المنشد للحياة المشتركة. فكيف نواجه عودة صاحب التصرف الإجرامي إلى أسرته؟ وكيف تؤثر عودته على محيطه؟ وما هي انعكاساتها على الوضع النفسي لضحاياه؟

إن هناك عوامل أخرى إيجابية قد أضيفت، فلم يعد الوضع النفسي لصاحب التصرف الإجرامي هو نفسه الذي أصبح يؤطره بعد اكتمال العقوبة أو التدبير البديل له، ولم يعد مناخ الأسرة كما كان من قبل، لكن الوقوف الميداني على حقيقة عودة صاحب التصرف الإجرامي لأسرته ومحيطه الاجتماعي يؤكد بأن هناك إضافة جديدة تسهم في خلق مناخ مختلف عن الذي كان سائدا من قبل، لكن إنكاره أو طمسه كثيرا ما يساعد على انهيار كل الجهود التي بذلت في عملية العلاج والتأهيل والتمكين، وخاصة عندما تكون من الجهود ذات البعد الأحادي الذي لا يوازي بين العناية العلاجية والتأهيلية والتمكينية الموجهة للضحية والمعتنية بالوسط الأسري والمحيط السوسيوثقافي والاقتصادي والعقوبة العلاجية والتأهيلية والتمكينية، أو التدابير البديلة لها المتخذة في حق صاحب التصرف الإجرامي، وهو ما يدفع نحو العديد من

الصعوبات، لأن التخلص من التصرف الإجرامي كعرض من أعراض الاضطرابات النفسية والاجتماعية والبيوعصبية؛ ليست كالشفاء من داء الحصبة أو الزكام والتخلص منهم يحتاج العلاج المتوازن، الذي يستهدف الوسط الأسري وصاحب التصرف الإجرامي والضحية اعتمادا على مقاربات علمية واضحة المعالم، وهو عمل ليس بالهين حتى بالنسبة للمجتمعات الأكثر حرصا على الارتقاء الحضاري للإنسانية بالتركيز على العمل اليومي الدقيق.

إن أهم المشكلات التي تعترض هذا العمل تعود إلى القرار القضائي المتخذ في حق صاحب التصرف الإجرامي وفي حق أسرته ومحيطه وفي حق الضحية. فهناك قرارات قضائية تستند على نصوص القوانين الجنائية ولا تأبه بمحتويات وأليات ونتائج تنفيذ القوانين، وهذه الفئة يمكن اعتبارها من قضاة القوانين وليس قضاة الإنسانية، فيعتبرون الأسرة والمحيط السوسيوثقافي والاقتصادي لا قدرة لها على القيام بأي دور علاجي أو تأهيلي أو تمكيني، كما لا يكترثون بمصير الضحية إلا من خلال ما يحكمون به لفائدته من تعويضات مادية ويغضون الطرف عن مستوى القلق الذي يطالهم بعد الصدمة التي خلفها التصرف الإجرامي، وما لذلك القلق من انعكاسات سلبية قدر كبير في الدفع بها نحو التصرفات الإجرامية بغرض الانتقام، ومنهم من يعتقد أن التصرف الإجرامي هو منتوج الصراعات النفسية والاجتماعية داخل الأسرة. فهم يرون أن صاحب التصرف الإجرامي وأسرته ومحيطه وتصرفاته المضادة للقوانين واحدة أدت إلى تلك الصعوبة المسماة بالجريمة[11].

لا ريب أن هذا الموضوع يتجلى بوضوح في كثير من الحالات التي نتعامل معها على مستوى البحث والعمل الميداني؛ إذ نواجه يوميا الكثير من التصدعات والتفككات والصراعات التي تطال الكثير من الأسر بغض النظر عن وضعياتها السوسيواقتصادية والثقافية، وتطرح متطلبات معالجاتها على الفاعلين تحديات متعددة الأبعاد تجعل العمليات التدخلية بغرض العلاج والتأهيل والتمكين صعبة التحقيق. وعليه يفضلون إبعاد صاحب التصرف الإجرامي عن أسرته ومحيطه، وهذا وضع تفرضه القوانين الجنائية الردعية التي لا تنتصر للمصلحة الفضلى للإنسانية، بل هي قوانين تسهم في إنتاج وتطور التصرف الإجرامي وتمزيق التماسكات الأسرية والاجتماعية. فالعقوبة والتدابير البديلة لها لم تعد في ظل ازدهار البحث العلمي المتخصص في الظاهرة الانسانية مجرد تنفيذ حكم قضائي، بل النص عليها من قبل حكم القاضي يدخل في اجتهاداته المسهمة في صناعة الحضارة.

[11] محمد بن جلون، السجل العدلي وإشكالية حقوق الإنسان، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون الخاص كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية 21 أكدال الرباط 2001-2002، ص 147.

هذا الصنف من الاجتهادات يستثمر روح القوانين ويوظف الفضاءات الإنسانية المطبقة فيها لينتج علاجا وتأهيلا وتمكينا حضاريا وليس مجرد جزاء جنائي رادع أو تعويضا ماديا لجبر الضرر الذي ألحق بالضحية. فالحكم القضائي هنا يركز على الأثار التي تخلفها العقوبة أو التدبير البديل لها على شخصية صاحب التصرف الإجرامي وعلى الضحية، وفي ثقافة الأسرة والمحيط الاجتماعي. وهذا توجه لا يقول بالرعاية اللاحقة في وسط يعاني من غياب العناية النفسية الاجتماعية كحق من حقوق الإنسان، والأسرة والمحيط الاجتماعي هنا لا يقومان بمهمة العلاج والتأهيل، بل يسهم الحكم القضائي هنا في تيسير إدراك أعضائهما لطبيعة المشاكل المنتجة للتصرف الإجرامي والصعوبات المتوقعة بعد اقترافه سواء تعلق الأمر بصاحب التصرف الإجرامي أو بالضحية أو الأسرة والمجتمع. وهو أمر هام يرتقي بالجميع إلى الفهم السليم بالصعوبات وينمي العواطف ويقوي التواصل ويحفز على الاهتمام وتوسيع فرص إشباع احتياجات التقدير نحو تكامل في صياغة سبل الحياة الجماعية على قواعد الوجود المتحضر.

فالمفروض أن يرتقي المشرع إلى فلسفة العناية في كل ما يشرعه وفي التشريعات الجزائية بالخصوص لتوظف في العلاج والتأهيل والتمكين، وذلك من خلال التركيز على شخصية صاحب التصرف الإجرامي وضحايا وسطه الأسري والسوسيوثقافي والاقتصادي لتكون لدينا جميعا، كباحثين وفاعلين ميدانيين وأسر ومجتمع، ميزات كبيرة ومتنوعة لا يمتلكها العاملون داخل المنشآت الطبية والإدارية وحتى الدراسية، فبالأحرى السجنية؛ حيث يضل صاحب التصرف الإجرامي أو ضحية بالنسبة للأسرة والمحيط على الدوام شخصا وليس مجرد سجين أو مريض أو تلميذ أو متدرب. فالاعتماد على مشاركتهم في العلاج والتأهيل والتمكين أسلوب ذو أهمية في مكافحة التصرف الإجرامي ليس له نظير، فعندما نركز في تعاملنا المنفذ للعقوبة السالبة للحرية أو التدابير البديلة لها على الأسرة والمحيط الاجتماعي بكل فعالياته التربوية والصحية والفنية والثقافية والاقتصادية على قاعدة مفادها أن الكائنات البشرية قد تعلمت منذ الطفولة أن تتعامل مع الأخرين بأساليب تستمدها في الغالب من الأسرة ومن المجتمع.

في الواقع، لازالت هيمنة التقاليد والعادات هي المتحكمة في تحديد الاساليب المقبولة أو المرفوضة للتعامل مع الأخرين، وقد يطالها بسبب العديد من الصعوبات المعرفية والثقافية المعيقة لتطوير إدراكات الأسر والمحيط بذواتهم وبعضهم البعض يخضعون للتقاليد والعادات، إلا أنها تصبح وخيمة العواقب بالنسبة للفرد، وتسهم في تحويله إلى حالة من الاضطراب المتمثل في الاشتغال على الذات أو العدوانية أو السقوط في التصرف الإجرامي، وخاصة بالنسبة للعائدين من السجون والإصلاحيات الذين كان من

الواجب شملهم بعناية دقيقة تركز على النقاهة النفسية والسلامة الصحية، والمصالحة الاجتماعية والأمان الاقتصادي والمالي.

إنه تحدي لا يمكن تأمينه إلا من خلال المقاربة العلاجية التأهيلية التمكينية الثلاثية الأبعاد، فالحكم الصادر عن المحكمة يجب أن يعتني بالضحية وأسرة صاحب التصرف الإجرامي ومحيطها، ولا يركز على صاحب التصرف الإجرامي فقط، الذي يجب أن يشعر بأنه مقبول من لدن أسرته ومحيطه ويقتنع أنه اعتدى على ضحيتهم ومن الواجب عليه إنصافها والتماس الصفح منها.

كما يساعده على إنفاذ العلاج والتأهيل والتمكين وفق الأسلوب التكاملي داخل حياة جماعية منظمة، وهذا يعرقل الاتجاهات السلبية للأسرة والمحيط نحو صاحب التصرف الإجرامي العائد من السجن أو التدبير البديل، ويعتبرونه فردا مرفوضا جراء ما اقترفه ويوصمونه بكونه صاحب سوابق لا يمكن ائتمانه، ولذلك فهو غير مقبول في أي عمل عام أو خاص ومحروم من التسجيل في اللوائح الانتخابية ليمارس حق الناخب أو المنتخب ولا حق له في أن يكون عضو مكتب في حركة جمعوية أو نقابية أو حقوقية أو حزبية. وهذا الواقع الذي يواجهه صاحب التصرف الإجرامي بعد انتهاء مدة العقوبة أو التدبير البديل لها هو عقاب أشد وطأة من الأول، غير ظاهر للعيان يتكبده صاحب التصرف الإجرامي، وقد يعمق لديه حساسية خاصة غير محمودة من القوانين والإدارة والنظام الحقوقي والاقتصادي والسوسيوثقافي، وهذا يتطلب تربية المجتمع وتثقيف أبنائه على التسامح والتقبل والفعل العلاجي والتأهيلي والتمكيني ذو الطبيعة الاستباقية والعمل على صياغة قوانين للحماية الإنسانية القائمة على تدريب الأشخاص والجماعات على عدم معاقبة الخارج من السجن أو التدبير البديل بطرق غير ظاهرة للعيان، أي بطرق قد لا يدركون خطورتها هم أنفسهم، لكنها تبدو واضحة للخارج من السجن على أنها عقاب أشد قسوة من السجن، ولو تمثلت في تجنبه أو النهي عن مجالسته ورفض التحدث معه أو معاملاته بغلظة وشك واقتضاب، وحتى عندما نفترض أن الأخ الشقيق للخارج من السجن أو التدبير البديل ينزع عمليا لأن يكون على حميمية وود معه ومساندا لجهوده وتطلعاته ومحافظا على طمأنينته؛ وبدلا من أن يكون الخارج من السجن ممتنا لذلك نجده فاقدا للثقة بشقيقه ومستهزئا به ومعاديا له، وقد يدفع الحال بهذا الأخير إلى الإحساس بالضيق والذهول والغضب بوازع مفاده أن الخارج من السجن يعاني من صعوبات انعدام الثقة وتتقوى لديه مشاعر الكره والعدائية. وقد يستمر تبادل هذه المشاعر السلبية وتتكاثر إفرازاتها التي قد تسهم في تكوين اتجاهات سلبية بين الطرفين كثيرا ما تحفز كل طرف على التشبث

بمواقفه نحو الأخر والدفاع عنها ولو كلفت اقتراف فعل أو امتناع مخالف للقانون في حق الأخ أو أحد الأغيار داخل المحيط الاجتماعي.

وعليه، يأتي التأكيد على وجوب علاج وتأهيل صاحب التصرف الإجرامي وتمكينه ليس بالاقتصار على ما يقدم له عبر السجن أو من خلال التدبير البديل، ولكن بالتركيز على العناية النفسية والاجتماعية لأفراد أسرته ومحيطه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. عناية تربي الجميع بشكل متوازي على إدراك ذواتهم وإدراك بعضهم لبعض وامتلاك قدرات ومهارات الاستجابة لدى كل فرد بشكل يرقى استجابته لتصرفات غيره، وخاصة الخارج من السجن أو في وضعية صعبة، أو في حالة مرض بأساليب متفهمة ومتقبلة ومنصتة، وليست تلك الأساليب والردود التلقائية التي لا تكترث بأمر الخارج من هذه الوضعيات، ما يزال بحاجة ماسة لأن يسقط صعوباته وتشنجاته الداخلية على الأخرين ويحملهم مسؤولية وقوعه في براثنها.

في تواصلنا مع بعض أفراد أسر الخارجين من السجون وأصدقائهم يشتكي الكثير منهم من كونه يسعى إلى أن يكون صادقا وواضحا وأصيلا وحقيقيا، لكن بعودة قريبة من السجن أصبح عليه أن يفكر في كل كلمة يقولها ولم يعد بوسعه أن يكون عفويا في كل تصرفاته، ويعتبر أن هذا التصنع مجانب للصواب ومناف للحقيقة، وأنه قد يخلف ضررا لقريبه الخارج من السجن.

إنها تساؤلات في محلها وجديرة بالاهتمام؛ لكن الوقوف على معنى الموضوعية والواقعية والتفكير في ما نقول قبل أن نتحدث به للخارج من السجن لا يعني مجانبة التلقائية والواقعية، بل الأنجع والأجدى أن نفهم بأن واجبنا نحو هذا القريب أنه في فترة نقاهة، وأن حالته قابلة للانتكاس وأن اعتماد بعض التصرفات التدعيمية والتطمينية والتخلص من توظيف الكلمات المزعجة أو الواعظة أو المهددة كثيرا ما يساعدنا على الكشف عن معاناته وتجنبنا إملاء إراداتنا عليه بكون أنها في اعتقادنا الأصلح والأصوب.

فالحياة مع نزلاء السجون وفضاءات التدابير البديلة لها أو مع الذين غادروها تحتاج بذل أقصى الجهود الميسرة لتأمين الاعتبار الشخصي لكل واحد منهم وتبيان ما له من حقوق وفق مبادئ التقبل والفردية والسرية، وأن نحرص على تلبية رغباته الخاصة. إنها الصعوبة التي تطرحها تحديات مكافحة الجريمة وعلاج وتأهيل وتمكين ضحاياها وتوظيف العقوبة لمساعدة مقترفيها من المصالحة مع ذواتهم واستتباب الأمن وارتقاء الحضارة.

ومن أهم ما تم استنتاجه في عملنا الميداني هذا، أن ما يبديه الخارجون من السجون والإصلاحيات من ملاحظات وصعوبات يجب أن يلقى اهتماما علميا وعمليا. فمخاوف ومعتقدات أغلبيتهم تعبيرات متنوعة ومتناقضة ويصعب تكميمها لأنها عبارة عن خبرات مختلفة في بواعثها ومظاهرها ومحتوياتها وأثارها وفي آلامها، بالإضافة إلى خلفياتها النفسية الصعبة والتي يصعب فهمها في غياب معرفة نفسية متجددة.

فإذا لم نتمكن داخل السجون والإصلاحيات وفي أحضان الأسر والمحيط الاجتماعي فهم ما يقوله صاحب التصرف الإجرامي لن نستطيع مكافحة الجريمة؛ بل نسهم في اتساع نطاقها كما ونوعا، فميلنا التلقائي لمساعدته عن طريق تكوين مشروع مذر للدخل أو بإسداء النصح والتوجيه وتصويب مظاهر التصرفات المنحرفة وإلقاء المواعظ من أجل ما يسمونه بالتوافق مع المجتمع، كلها جهود محترمة ولكنها لا تؤمن العلاج والتأهيل والتمكين الذي يحتاج إليه الأفراد في مثل هذه الوضعيات، وخاصة البالغون، لأنه لدى هؤلاء اقتدارات وتجارب ومهارات. فهم ليس مثل صغار السن الذين يمكن للوسائل التقليدية مثل أسلوب المثقف بالنظير أن تسهم في تحسن البعض منهم، لكن البالغ قد يعتبر النصح والقيام أمامه بأعمال إيجابية أو إعطائه إرشادات...رعاية لا مبرر لها، فهو ليس بعاجز أو مجنون أو قاصر وكل معاملة من هذا القبيل تشعره بالإهانة وقد تسهم في انحطاط الفكرة التي يحملها عن ذاته.

وإذا كانت بعض الاتجاهات السلبية نحو نزلاء السجون والإصلاحيات بالمغرب أخذة في الأفول جراء الصحوة الحقوقية ذات الأثار الإيجابية، وإذ ما زالت في بداياتها؛ حيث أصبح النظام العقابي رغم العديد من الصعوبات التي تطاله يحتكم لقيم حقوق الإنسان، فلم يعد نزيل السجن بدون عناية من وسطه الطبيعي وأحيانا يتم تسخيره لخدمة مصالح النزلاء الأقوى ماديا وعضليا، لكن المشكل حسب نتائج هذا العمل يتجلى بوضوح في الأزمات التي يواجهها نزيل السجن على المستوى الأسري والاجتماعي والاقتصادي والقانوني خارج السجن. فما يبديه من معاناة وصعوبات لا تلقى اهتماما ولا عناية على المستويين العلمي والعملي. إن مخاوف الخارج من السجن واعتقاداته هي انعكاس لخبرات أليمة ومعاناة يعانيها داخليا لوحده ويبحث لها عن أليات للتخلص منها ولو مؤقتا لكنه لا يستطيع[12]. فقد يفهمه القيم السيكولوجي داخل السجن وقد يدركه الطبيب المكلف بالعلاج والتأهيل والتمكين إن وجد، لكن القيمون على السياسات العمومية الوطنية والترابية والقطاعية لا يأبهون بذلك بالأحرى أفراد الأسرة الذين يعانون

[12] عبد الرحمان مصلح الشرادي، انحراف الأحداث في التشريع المغربي والقانون المقارن، مطبعة الأمنية الرباط الطبعة الأولى لسنة 2002. ص 18.

من نفس الصعوبات التي أحيل بسببها صاحب التصرف الإجرامي على السجن أو التدبير البديل. فعدم الالتفات للخارج من السجين بشكل دقيق على مستوى الكلام والاحتياجات والرغبات وإبراز إيجابياته وتوظيفها في مساعدته على تقليص سلبياته بعيدا عن كافة صنوف القمع والإبعاد وبالحرص على توسيع المدارك وإنماء المعارف وإيضاح الوضعيات الصعبة في محاولة تكوين الفاعلين في السياسات العمومية الوطنية والترابية والقطاعية الرسمية والتطوعية والخاصة في علوم التربية وعلوم العناية النفسية الاجتماعية وعلوم الحقوق والحريات، سيكسبنا جميعا أشخاصا وأسر ومؤسسات ومرافق عمومية وحركات جمعوية، المعرفة السليمة والمتجددة بماهية الإنسان وبمواطن حساسيته، والإسهام في انتقاله من خانة الفرد ككيان بيولوجي إلى رحاب الشخص ككيان سوسيوثقافي وذات فاعلة. فانتباهنا لما نقوم به من تصرفات تؤثر سلبيا على الخارج من السجن من شأنه أن يمكننا من مواكبات نفسية واجتماعية وثقافيه قوية على التقاط ما قد يزعج الإنسان عامة، وما يزعج أصحاب هذه الوضعيات بالخصوص، وأن نكون في يقظة دائمة وعناية متوازنة لا غلو فيها ولا هيمنة ولا إهمال. إن الأمر يتطلب قربنا منهم بالكيفية التي تسمح بالمساندة والدعم عندما يكون ذلك مطلوبا وبعدنا عنهم عندما يكون البعد لا ينتج شعورا بالغربة أو إحساسا بالتهميش أو يعيق التواصل.

إن الكثير من نزلاء السجون والخارجين منها يفتقدون للقدرة على تقبل المحبة جراء حالة سوء الظن التي تهيمن على تمثلاتهم لذواتهم وللأخرين. فكل تقرب أو تعاطف يفسر لدى أغلبية هؤلاء بأنه يخفي خلفه مصائب ومصائب أو فخاخ لإيقاعه في شباك المتابعة القضائية، لكن التركيز على العناية بالأسرة وتمكينها من اقتدارات ومهارات تحمل أحد أفرادها المحال على السجن، أو الذي غادره ويعيش فترة نقاهة تعتبر من أنجع الأليات في اكتمال العلاج والتأهيل والتمكين. فحينما يتسم المناخ الأسري بالتفاهم والتضامن وعندما يهرع المشرع إلى ربط عملية رد الاعتبار بنجاح فترة النقاهة والتعبير على الاستعداد لتحمل الأعباء والمسؤوليات بقدرات تواصلية متجددة تصبو إلى التكامل مع الأخرين. وعندما تفتح الجمعيات والنقابات والأحزاب والإعلام كل الأبواب أمام كافة الناس وأمام أصحاب الوضعيات الصعبة قصد الاستفادة من حقوقهم في التربية والتكوين والتأهيل للمشاركة في صناعة القرار العام وتدبير السياسات العمومية، عندها سنمتلك البيئة القوية على المكافحة الحضارية للتصرف الإجرامي، البيئة الأقوى على تفهم عواملها والعمل على بذورها بالوسائل العلمية والتقنية المناسبة للارتقاء الإنساني التي تجعل الإنسان باستمرار محل تقدير واحترام وعنصر تنمية وتواصل وتضامن، ويجعل من الخارج من السجن عضوا فعالا إيجابيا في وسطه الذي يتقبله ويحتضنه معتبرا الماضي مجرد تجربة من تجارب

الإنسان التي تتراوح ما بين المد والجزر، وأن الحاضر يجب أن يدير علاقات تتسم بالعناية والمساندة والتأزر بين الخارج من السجن وأسرته ووسطه الاجتماعي وفق قيم التسامح والصبر والتركيز على أهمية قدرات الخارج من السجن على التعلم الذاتي والإبداع والمشاركة في التقرير والتدبير والتقييم على قاعدة النماء الشخصي والجماعي والمجتمعي المتحضر، بعيدا عن كافة الاستفزازات والشكوك والاشتباهات المفرطة. فالتهديد بالإعادة إلى السجن والحرمان من الشغل والعقاب والاستفزاز العاطفي بالخارج من السجن من الأمور المدمرة لمعنوياتهم. فإذا أصبحت الصعوبات لا تطاق أو إذا اتسع التوتر في العلاقات داخل الأسرة، فإن الأمر يستدعي الإحالة على الخدمة النفسية الاجتماعية التي يجب تأمينها داخل كافة المرافق العمومية على قاعدة القرب ولا تمت بصله للعقاب أو القضاء أو الأمن. الأمر هنا أكبر من قدرات الأسرة والوسط الاجتماعي الذين لا يتوفران في المغرب على المؤهلات الكافية لاستقبال الخارج من السجن وتأمين اكتمال معالجته.

وعليه، نعتبر التركيز في الأحكام القضائية التي تطال صاحب التصرف الإجرامي القضاء لأسرته بالاستفادة من العلاج والتأهيل والتمكين الذي يحصنها ضد الجريمة ويسهل عليها سبل النمو الإيجابي فرديا وجماعيا كشرط للتواصل والتعاون مع عضوها نزيل السجين وتمليكه مقومات التحرر من براثين الإجرام.

فالعناية بالأسرة والوسط الاجتماعي هو أساس التحصين ضد النكوص إلى التصرف الإجرامي ويكافح الجريمة وييسر الاستمتاع بالحقوق والحريات ويمتن أسس الحياة المشتركة وفق قيم الحب الجماعي[13]. وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن إمكانية إيجاد بديل يؤمن نجاح السياسات العقابية من خلال الانتقال بالمندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج إلى المندوبية السامية للتمكين الإنساني ومكافحة الجريمة. يخول لها مكافحة الإجرام عبر العناية بالضحايا نفسيا واجتماعيا وطبيا وماديا وعلاج أصحاب التصرفات الإجرامية وتأهيلهم وتمكينهم والتواصل الفعال مع أسرهم وأوساطهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالتركيز على العلاج الأسري الواقي والمحض والمخلص من كافة النكسات والصعوبات عبر ما يؤمنه من تطور متكافئ للأسرة بكل مكوناتها وأبعادها النمائية. فقد لا تعتبر المصاعب الأسرية العامل الوحيد في إنتاج التصرف الإجرامي لكن يمكن القول، وبحجم كبير من الصلاحية العلمية، أنها من المدخلات الرئيسية لبناء الحضارة، ومن خلالها مكافحة التصرف الإجرامي وما يحمله من تحديات. فقد لا يكون التخلص من تلك الصعوبات حاليا له حجم التأثير فيما لو تعلق الأمر بفترة الطفولة، أو قبل

[13] المهداتي لطيفة، الشرعية في تنفيذ العقوبات السالبة للحرية، الشركة الشرقية، الرباط، ط 2005. ص 33.

سقوط الفرد في أوحال التصرف الإجرامي، لكن العناية بالأسرة وارتقاء وظائفها يظل مؤثرا بدرجة كافية لتحسين المحيط الاجتماعي الذي على صاحب التصرف الإجرامي العيش في أحضانه. فعنايتنا بالأسرة والمحيط الاجتماعي نفسيا وصحيا واجتماعيا واقتصاديا وفق مستجدات المعارف والعلوم والتقنيات قد يساعدنا على استنهاض مكافحة الجريمة ليس بالوسائل التقليدية المتجاوزة، ولكن من خلال الوقوف على ما مدى تخلص الأسرة ومن خلالها للمحيط الاجتماعي من المناخات النفسية السليمة والمغذية للنزوع نحو التصرف الإجرامي مثل العنف وسوء الظن وسوء التأويل والإنكار والتمسك بالخرافات.... ثم تخليص الأسرة من معاناة حالة التصدع والانشقاق واضطراب العلاقات بين أفرادها، وكذا تطهير سبل التواصل بينهم من كل العوائق وتنظيم الحوار من كل صنوف التزييف والتظليل والتحقير والاستعلاء وتمكين أفرادها من تبادل العواطف السليمة بين بعضهم البعض وبين كل واحد منهم وغيره داخل الحياة الإنسانية على قواعد الإنصاف، فكيف نستطيع من خلال المندوبية السامية للتمكين الإنساني ومكافحة الجريمة والأفات اللااجتماعية وأن نجعل من الأسرة مركزا للعلاج والتأهيل والتمكين؟.

وحيث أن الواقع في هذا الرقع من الكون الانساني قد أفرز صنفا من الأسر يسميها السوسيولوجي المغربي محمد جسوس رحمه الله نظام الأسرة متعددة النواة، فإن العناية بكل نواة وتأهيلها يسهم في تكاملها على عده مستويات سوسيواقتصادية وثقافية وتربوية تستطيع الإسهام في العلاج والتأهيل بالإضافة إلى التحصين النفسي والاجتماعي والحضاري. فإذا كانت الأسرة المسماة بالنووية في البلاد الأخرى ليست لها صلات بالأقارب البعيدين، أو من الدرجة المتوسطة، فإن نظام الأسرة المتعددة النواة التي أفرزها الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بالمغرب بعد أفول نمط الأسرة الممتدة يتميز بعدة مقومات منها ما يتمثل في تلك الأقساط التي تدفعها كل الأسرة شهريا أو نصف شهريا أو كل أسبوع لتحول إلى كل أسرة عبر التناوب الذي يتم تنظيمه بالتوافق أو بواسطة القرعة، وبالتناوب في العناية بالأبوين وكبار السن داخل الأسرة. ويتعاون في شأن نقل الأطفال إلى المدرسة، وهي مظاهر هامة قد تشكل استعدادات يمكن الانطلاق منها في صياغة المقاربة التشاركية المطلوبة لعلاج وتأهيل وتمكين أصحاب التصرفات الإجرامية الخارجين من السجون والإصلاحيات شريطة تقويتهم نفسيا واجتماعيا ومعرفيا ومساندتهم اقتصاديا وتحفيزهم على الإسهام في تحقيق الغايات المتوخاة من العقوبة السجنية أو التدابير البديلة لها عبر تحويل الزيارات والمناسبات والرسائل وكل أليات التواصل إلى فرص للمصالحة مع الذات وترقية مستوى الحميمية والنهوض بمستوى إدراك الجميع للبواعث الحقيقية للتصرف الإجرامي، وإن كان صاحبه سواء في (عقوبة) علاج وتأهيل وتمكين أو في مرحلة النقاهة النفسية الاجتماعية والرعاية

اللاحقة، فهو ليس نفس الشخص. إن كل حالة تختلف عن الأخرى بل ليس حالة كل فرد هو حاله القار الذي لا يتبدل، بل كل فرد يختلف عن الأخر وكل حال لدى نفس الفرد ليس هو حاله في كل الظروف. وعلينا أن ندرك أيضا أن الخارج من السجن أو التدبير البديل قد يكون تخلص من بعض الاعتقادات والاتجاهات إلا أن قدرا من إساءة التفسير لديه لبعض التصرفات الممارسة من لدن الأغيار سواء كانت تعنيه أو تتصل بآخرين تجعله ينظر للواقع بسودوية لذاته بكل أبعادها الواقعية والمثالية والاجتماعية، وقد ينزع إلى توجيه اللوم للأسرة والوسط الاجتماعي الذين يعتبرهما مصدر معاناته. وهذا أمر من العسير تقبله من قبل الأسرة أو الوسط المعيش، لكن تجنب الجدل معه أو إخباره بأنه مخطئ لأن المواقف الدفاعية بادعاء مفاده صيانة الكبرياء ضد الكلام الجارح وعدم قدرتهم على كظم الغيظ. وهي أمور من شأنها إفشال كل جهود العلاج والتأهيل والتمكين التي يجب أن يكون المعني بالأمر قد استفاد من مناهجها وبرامجها وخدماتها في فترة إعمال العقوبة، أو التدبير البديل لها. فتمرس الأسرة والمحيط على امتلاك مقومات شخصية وجماعية أقوى على التحمل وأساليب التواصل الفعال وامتلاكهم مع ما يحتاج إليه صاحب التصرف الإجرامي خلال فترة العقوبة أو بعدها من اطمئنان وإشباع للاحتياجات وضمان الحقوق على أفضل نحو ممكن لأن غرض العقوبة وما يتلوها من عناية في فترة النقاهة النفسية والاجتماعية هو الارتقاء الإيجابي للحاضر والمستقبل بشكل يخلصه من كافة تعثرات الماضي.

فمهما استحضر القيمون على علاج وتأهيل وتمكين الواقع في يراتين التصرف الإجرامي من جوانب الضعف والخطأ، والتي يجب وضعها في الاعتبار لا يجوز تضخيمها وتحويلها إلى عوائق تحول دون ارتقائه الحضاري، فالواجب أن لا نجعله أكثر تبعية واعتمادا على الغير، وأن لا يعامل على أنه غير صالح لأي عمل أو أنه في حاجة إلى حجر، بل المطلوب داخل السجن أو التدبير البديل له وعند العودة إلى الأسرة والوسط الاجتماعي التركيز في معاملته على الجوانب المضيئة من شخصيته وتوظيفها لتحدي الصعوبات التي يواجهها في الحياة اليومية. فإحاطة المستفيد من عملنا هذا بأدوار سواء في فترة العقوبة أو بعدها داخل الأسرة والمجتمع العام سواء تعلق الأمر بشؤون الأسرة أو المنزل أو الحي أو في مجالات العمل الجمعوي أو العمومي أو الخاص تشعر المستفيد من هذا العمل بأنه عنصر فعال داخل الحياة اليومية أمر مفيد في بلورة تفكيره بالواجب نحو سعادة الأخرين، وهو ما يخلصنا جميعا من مشاعر الإشفاق والإحباط التي قد نحملها نحوه.

وغالبا ما يفتقد الخارج من السجن -حسب النتائج الميدانية التي نتوصل إليها عبر العمل مع الخارجين من السجون والاصلاحيات- القدرة على التعبير والتواصل خصوصا بعد عودته إلى الأسرة

والوسط الاجتماعي المعيش. وعلينا نحن جميعا حثه على القيام ببعض الأعمال وتحمل ردود أفعاله المعبرة عن عدم أو ضعف قدرته على امتلاك مشروعه الشخصي والعمل على تدبيره وفق ما يخدم استقلاليه وقدرته على تدبير ثرواته الفكرية والبدنية والمادية بشكل نمائي دقيق ومتوازن. فضعف القدرة على التركيز ووجود أفكار دخيلة في ذهنه وتعدد العوائق النفسية والمادية والاجتماعية قد تعود إلى صعوبات شخصية أو أسرية أو تهيمن على الواقع الاجتماعي والمجتمع وتسيير إدراكها هو أولا من مسؤوليات القيم على الإعمال العلاجي والتأهيلي والتمكيني للعقوبة أو لتدبيرها البديل وعلى ضوئه تحدد مقاربات تدخلات الأسرة والمحيط ونوعها وشكلها والأهداف المتوخاة منها أثناء تنفيذ العقوبة أو التدبير البديل أو عند الدخول في مرحلة النقاهة النفسية الاجتماعية، لكن عندما يتعلق الأمر بالعمل قد يعيق المستفيد من هذه الخدمة العمومية الاستثنائية عائقا قانونيا يسمى رد الاعتبار.

إن العقاب الحاقد الذي كثيرا ما يدمر جهود العقاب المعالج والمؤهل والممكن، خاصة في ظل واقع سوسيواقتصادي أصبح فيه العمل امتياز لا يحصل عليه إلا من لديه قوة شرائية كافية، سواء تعلق العمل بالقطاع العام أو الخاص أو داخل ما يسمى بالمؤسسات العمومية أو الجماعات الترابية كل شيء بمقابل وهذا عائق أخر، بل قد يكون سببا من أسباب الولوج إلى السجن بالنسبة للكثير من نزلاء السجون بالمغرب. ونعتبر حسب نتائج عملنا الميداني أن إمكانية التشغيل وتوظيفه في الاستقرار النفسي والتواصل الاجتماعي والمشاركة في الأعمال التطوعية المنتظمة في إطار منظمات غير حكومية من أمور من شأنها الإسهام في بناء الثقة بالنفس لدى المستفيد من هذه الخدمة بناء على قرار قضائي والإقدام على الأداء الجيد والتفكير بمساعدة الأخرين الخاصة والعامة[14].

وقد تعترض البعض من هؤلاء وضعيات شخصية أو اجتماعية أو قانونية أو مادية يسهم في اضطراب مشاعر الرضا عن الذات والأعمال والعلاقات والمحيط، فهل تتم مواجهه هذا الصنف من الوضعيات التي لا تتسم بالزمانة بالعنف أو الشدة أو الإهمال؟ إن الأمر يستدعي تقبلا ينبني على إدراك علمي لخلفيات اضطراب الرضا بتعاون مع القيمين على العلاج والتأهيل والتمكين. فقد لاحظنا عبر دراستنا المتواصلة أن أصحاب التصرفات الإجرامية المترددون على السجون هم نتاج إخفاق في تنفيذ برامج النقاهة النفسية الاجتماعية التي تركز على استعادة قدرة الخارج من السجن على الانخراط في الحياة والمشاركة في تحمل الأعباء بصورة أفضل من الفترة التي كان عليها قبل إحالته على السجن أو

[14] عبد الله عبد الغني غانم، أثر السجن في سلوك النزيل، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض 1999، ص 8.

التدبير البديل. فحسب هذا العمل نجد أن الذين يعودون إلى الحياة بمؤهلات وإمكانيات شخصية جيدة ويحتضنون من لدن أسرة وأوسطهم وتأمن لهم فرص الاشتغال والرياضة والإبداع والتعلم الذاتي يعيشون بصورة أفضل ويستطيعون التواصل بدل الجفاء والتوافق بدل الصراع والتكامل عوض التضارب والاعتماد الذاتي بدل الاعتماد على الغير وصولا إلى الاعتماد المتبادل من أجل الإسهام في صياغة الحياة الجماعية المتحضرة. لذا في الخارج من السجن أو الإصلاحية لا يمكن معاملته على أنه في وضعية تبعية، أي أنه أقل استعداد من الأخرين بل هو شخص في وضعية نقاهة نفسية اجتماعية أساسية لانطلاق أدواره الإيجابية في الحياة لا يقبل الاعتمادية ويتطلع باستمرار إلى الاستقلال والتطور من خلال ما يتيح له من فرص المبادرة والمشاركة على قاعدة الاحترام التام لإرادته واختياراته واكتفاء الأسرة والمحيط بالدعم والمساندة بعيدا عن كل أسلوب ينم عن أي إحساس بالوصاية أو الوقاية أو التسلط بل يجب تحفيزه على الاستفادة بما لديه من إمكانيات يمكن توظيفها في تدبير شؤونه الشخصية والأسرية والاجتماعية. وفي عملنا هذا سواء داخل فترة العقوبة أو التدبير البديل لها أو في فترة النقاهة النفسية الاجتماعية يجب أن تكون توقعاتنا في مستوى اقتداراته ومهاراته، فعندما نعتقد أنه ملزم بالنهوض بكافة مسؤولياته بعد انتهاء فترة العقوبة أو التدبير البديل لأن الأمر يتطلب وقتا من شأنه التخفيض من التوتر واستعادة الأنفاس وبناء الثقة في الذات ومع الاخرين.

ومن الصعوبات التي تعترض الكثير من الخارجين من السجون وخاصة المتزوجون منهم أن بعضهم قد تضعف قدراته الجنسية إلا أن شريك الحياة عندما يعرف أن هذه المسالة حالة مؤقتة ستزول مستقبلا يصبح أكثر قدرة على تحملها. وضعف الرغبة الجنسية لدى الكثير من أصحاب التصرفات الجنسية يعود إلى وقع صدمة السجن، بالإضافة إلى عقدة الذنب الناتجة عن تصرفاته الإجرامية والتفكير بأثارها على حياة ضحاياه وقد يعود الأمر إلى نسبة الأدوية التي يتناولها من أجل مرض عضوي أو نفسي؛ حيث أن العديد من الأدوية تسهم في إضعاف الرغبة الجنسية لدى الذكور بالخصوص، لكن العودة لحضن الأسرة ودفء الحياة الزوجية والتقليص من تناول الأدوية والتخلص منها بالمرة كثيرا ما يخلصهم من هذه الصعوبة التي يجب تيسير إدراكها من قبل الأسرة وخاصة زوج الخارج من السجن[15]. وقد نجد هذه الصعوبة لدى الكثير من نزلاء السجون الذين تعودوا على عدم الاهتمام بالأمور الجنسية

[15] Kalb A., Béghin J. Le rôle du «Service Laïque d'Aide aux Justiciables et aux Victimes » (SLAJ-V), in: De Potter J.-C., Lemaire J.-Ch.: Le microcosme carcéral. Bruxelles, Editions Espace de Libertés, pp. 123-138. 2008.

لأنهم منشغلون لفترات طويلة داخل السجن بأمور أخرى أسهمت في تقليص نمو الرغبة الجنسية وهذه حالة تتطلب العناية بها من لدن القيم على العمل العقابي الرامي إلى العلاج والتأهيل والتمكين وفق مقاربة المصالحة مع الذات والتي تعتبر الممارسة الجنسية المنتظمة والمشروعة ليست مجرد حاجة بل رغبة في الحياة الإيجابية مع الأخر وفوق معادلة الأنس والمؤانسة.

قد يعود فقدان الرغبة الجنسية لدى بعض المترددين على السجون حسب هذه الدراسة لنوع الصعوبات النفسية والاجتماعية التي أسهمت في إقدامه على التصرف الإجرامي أو جراء صعوبات تقبله للحكم العقابي وظروف تصريفه وانعكاساته على شخصيته أو تعرضه لأمراض متنقلة عبر الممارسة الجنسية. كما يعود لدى بعضهم إلى إقبال كبير على الممارسة الجنسية لا تنبني على الرغبة الجنسية ولكنها مؤطرة بخلفيات انتقامية اكتسبت لدى صاحب التصرف الإجرامي عبر الرواسب الثقافية والاجتماعية التي تؤطر العلاقات داخل الوسط المعيش الذي يعتبر الممارسة الجنسية عملية انتقامية وعنوان من عناوين انتصار القوي على الضعيف كما يبدو لدى المحالين على السجون جراء تصرفات الاغتصاب والاعتداءات الجنسية. وهذه صعوبة قد لا تشملها العناية عند صياغة مقاربات العلاج والتأهيل والتمكين وما يسبقها من جهود التشخيص والتصنيف والتوجيه وما يلحقها من جهود التقييم والتطوير ويستفاد من واقع الأداء العملي المعتني بنزلاء السجون والاصلاحيات أن هناك العديد من الجهود تبذل على المستويات المادية والادارية والعلاجية والتأهيلية إلا أن نظام الضبط قد يحول دون اعتماد التواصل والتعاون والتشاور بين كل المكونات المسؤولة عن العلاج والتأهيل والتمكين ومكافحة الأفات الاجتماعية من أجل تجنب مخاطر المثيرات وكل الصعوبات وخاصة مطالبة الخارج من السجن أو الإصلاحية القيام بما لا يطيقه أو التقصير أو التسويف بشأن احتياجاته النفسية الاجتماعية والمعيشية، ذلك لأن كثرة المثيرات تفرض عليه مواجهة متطلبات تفوق إمكانياته. فإذا كان الخارج من السجن أو الإصلاحية يعاني من ميولات الانسحاب أو من حالة عدم الاكتراث بالغير وعادة ما نصادف هذه الوضعية لدى البعض منهم خاصة عندما يعودون إلى أسرهم وأوساطهم بأحوال ومعتقدات أكثر ضلالة وسوء أكثر من التي كانوا يعانون منها قبل الإحالة على السجن. فالإفراط في الرقابة والإهمال أو الاهتمام الزائد أو تقديم مساعدات مناسباتية بدل التمتيع بالحقوق، وإذا كان هذا الأمر يدعو إلى وجوب إعادة النظر في تمثلاتنا للإنسان والحقوق والحريات والنهضة ومخططاتها والتخلص من المقولات الجاهزة والخادعة المسماة بالتنمية وتحسن ظروف العيش والتضامن والإدماج ومحاربة الهشاشة والإقصاء... لأنها مجرد مسكنات تيسر تكيف المرء مع أوجاعه ولكنها لا تسمح بتحوله إلى ذات فاعلة.

وإذا كانت هذه هي معاناة الناس في العالم التابع، فإن عودة الخارج من السجن أو الإصلاحية أدهى وأمر جراء معاناة الرفض والإحباط الذي أعدم كل أماله في الحياة السليمة المتحضرة. إنه ضحية الاعتقادات المهيمنة على واقعنا التربوي الذي لا يأبه بإدراك الذاكرة كرحاب لإنعاش العملية التربوية، وهو أمر لم يتم الكشف عنه لدى المختزلين للتربية في حدود ما يسمونه بالمدرسة وما يطالها من صعوبات. فبدل التركيز على الذاكرة التي تنمو وتنضج وتوظف على أرضيتها كل جهود العملية التربوية بالذاكرة لدى القيمين على الشأن العام أمر غير حاضر في سياساتهم العمومية والوطنية والترابية والقطاعية لا يعلمون شيئا عن مهامها الخمسة واعتمادها في صياغه التدخلات التربوية الفعالة -اوكوستوكيري l'intelligence augusto cury mulofocke فعدم علمنا بأن التسجيل في ذاكرة الفرد الإنسان مسالة لا إرادية، وإذا كان تسجيل المعطيات في حاسوب ناتج عن إرادة صاحبه فذاكرة هذا الأخير تسجل العقبات تلقائيا ودون اكتراث بإرادته فكل ما يواجهه من أفكار وأفعال وما يقوم به من ردود أفعال وما ينتابه من قلق وضيق ومشاعر الخوف وانعدام الأمن وما يقترفه من أخطاء وما يمارس عليه من اعتداءات لفظية ومادية ومعنوية مسجلة وراسخة في ذاكرته ومدمجة في نسيج شخصيته وسائل في وجوده داخل الحياة اليومية، سواء تعلق الأمر بما يحدث على المستوى الفكري وما يهتم بارتقاء مستوى الحياة وما يتصل بعمل المشاعر في الظروف الأتية التي توظف بالأساس في العناية بالمستقبل الشخصي ومستوياته الانفعالية، فالفرد الإنساني ليس بالكيان السكوني، بل الكيان المتحول باستمرار سلبا أم إيجابا حسب صنف التجارب التي خبرها وتسجلت في ذاكرته. فقد يكون المرء في المراحل الأولى من حياته طفلا سعيدا وقد يعاني من الصعوبات في الأشواط الأخرى منها وقد يحصل العكس؛ حيث يتم الانتقال من العسر في الصغر إلى اليسر في الكبر. ولعل نوع العناية النفسية الاجتماعية والتربوية سواء تعلق الأمر بالمضامين أو الأساليب التي تطال المرء قد ترتقي إلى الدرجات العليا على سلم الحضارة أو تجعل منه كائنا خانعا أو منسحبا أو غير مصنفا مفرغا من أي بعد إنساني ولا تفوق معرفي أو إبداعي.

إن تصرفاتنا التي نقدم عليها بعفوية انفعالية هي تعبير عن استدراكنا الجيد لما خبرناه في عوالمنا الداخلية الخاصة من تجارب ومواقف ومخاوف وحرمان وعدوان. فانفعالاتنا هاته هي التي تجدد لنا حجم الاستذكار وقيمته النوعية بحسب تكون مستوى الانفعال في شأن وضعية معينة بمستوى ما يكون تذكرها أعمق ومن ذاكرة ما يسميه أوجوستو كيري 2014 augusto cury ذاكرة الاستعمال المستمر أو الذاكرة الشعورية، والتي يكون صاحبها على التواصل المستمر لكن التقدم في العمر يجعلها تهاجر إلى سطوح اللاشعور أو ما يسمى باللاشعور الذاكرة، وهذا يجعلنا حسب بعض الأعمال مع أصحاب

التصرفات الإجرامية، نتلمس لديهم شحنات من التوتر وتسرع بعض الصعوبات التي قد تحدث لدى بعضهم توقفا للذاكرة، وهو في حقيقته من الزاوية التحليلية عبارة عن أليات دفاعية لاشعورية يستعملها الفرد للتخلص من صعوبات داخلية عاطفية أو مادية وإعادة التوازن الذي افتقده إنما بالنسبة لهذا العنف من الأفراد عملية لاشعورية تتوخى التحرر أو الانتصار ضد تجربة مرتبطة باعتداء أو إهانة أو حرمان أو أي صدمة تعود إلى مرحلة عمرية مضت ولم يتخلص من حدة القلق الذي خلفته والمهيمن على كيانه ولم يستطع التخلص منه.

فتذكر التجارب الناتجة عن الصدمات القوية قد يساعد علاجها في وقتها تمكين الفرد من أفاق جديدة على المستوى الفكري والعملي والإبداعي، لكن إهمالها يجلب عليه وعلى المجتمع عده صعوبات. وعليه، نجد أن الإبعاد وسلب الاعتبار والتضييق والتوجيه الاعتباطي الذي لا ينبني على البحث العلمي في صياغة النقاهة النفسية الاجتماعية بعد الخروج من السجن أو الإصلاحية يمكن أن تسهم في تدمير كل الجهود العقابية أو التدابير البديل لها لدى الشخص.

إن الرفض والإبعاد يمكن أن يوحد السبيل ويمنع من الولوج للحياة وتصنيفها وإذا كان الصغير المحاصر في الظلام قد يكون لديه حالة من الهلع التي تنتابه كلما ولج إلى مكان مظلم، كما أن ضحية الاعتداء الجنسي أو الجسدي أو ضحية الحرمان العاطفي أو المادي قد يهرع إلى محاولة تعويض ذلك الحرمان أو الاقتصاص من ذلك الاعتداء في أية فرصة أتيحت له وبأية وسيلة كانت.

لذا فعندما نركز في أعمالنا العلاجية والتأهيلية والتمكينية المعتنية بنزلاء السجون والإصلاحيات أو عند فترة النقاهة لديهم لابد من الاعتناء بانفعالاتهم وتوظيفها في تطوير التركيز والتوازن الحركي والتأني في التعامل مع المواقف وتكوين الاتجاهات. وأن يقوم الاهتمام بانفعالات الفرد من أجل العلاج والتأهيل والتمكين المبني على إدراكنا العميق لكينونته ولا نقتصر على مجرد تعليمه لحرفة وإسداء مساعدة أو تقديم موعظة شفوية أو إخضاعه لضبط إداري أو قانوني أو مادي لأن في ذلك إعاقة لأية فرصة علاجية جراء إخلاله بالانفعالات واضطرابها بدل حمايتها والعمل على توازنها وتوظيفها في ضمان الولوج الجيد للحياة وتصنيعها والإسهام في قيادتها.

علينا أن ندرك بأنه لا أحد من الكائنات الإنسانية قادر، إلا من يعاني من صعوبات دماغية، على محو ما تعرض له من خبرات وتحديات من ذاكرته ولا الأشخاص الذين أحسنوا أو أساءوا إليها، وهذه صعوبة كثيرا ما تسهم في إنتاج الصراعات الداخلية تتطلب علاجات للقلق. علاجات تركز على تصحيح

التمثلات التي يكونها الفرد نحوها على المستوى السلبي اعتمادا على أنشطة تطوير الاتجاهات نحو التمثلات الكاملة في اللاشعور بأساليب تهتم بالإدراك العميق لكل الدلالات الرمزية وأخرى تركز على تحليل الأسباب، وذلك في إطار من الاندماج بينها. فتعاملنا مع نزلاء السجون والإصلاحيات لا يمكن أن يأتي عطاءاته من دون تركيزنا في كل خطوات الاستقبال والتشخيص والتصنيف والتوجيه والعلاج والتأهيل والتمكين على البعدين الفكري والانفعالي لشخصية المستهدف من عملنا التفاعلي ييسر له التحرر من بوثقة انبطاحه واستسلامه لصراعاته الداخلية، ويصبح سيدا لذاته. فعملية مكافحة الألآم داخل منطقة اللاشعور تتطلب انتشار مقومات الفرح والارتياح داخلها، فكلما تم التركيز على تحويل الألآم إلى مسرات وفرص قوة وأفاق نحو الحياة الأفضل إلا واستطعنا التخلص من المعاناة وأسهمنا في تحويل اللاشعور إلى منطقة متنورة بالمحبة والتوافق والنزوع نحو التعلم الذاتي والإبداع والفكر والفعل المتطلع إلى تحقيق سعادة الأخرين.

إن نجاح عملنا داخل هذه المنشأت يتعلق بقدرة الفاعلين على تنظيف اللاشعور لدى كل نزيل وإعادة صياغة مقوماته عبر تحويل الألآم إلى فرص وأفاق نحو التطور المتحضر والتخلص من أوحال أحاسيس الألآم بالكثير من جسور الميسرة للعبور من أوحال الخوف والتوتر التي ترغمه على التصرف بكيفية غريزية إلى رحاب المعرفة والتعلم والمحبة التي تحفزه على التعامل والتفاعل بأساليب متجددة على سلالم الرقي الحضاري، ليتمكن نزلاء السجون من ذواتهم عبر إدراكهم لانفعالاتهم ولتدبيرها والنهوض بأذهانهم وتدريبهم على توظيفها والإسهام في صيانة الفكر ضد كافة عواصف القلق والتوتر الذين يعتبران من أهم عوامل الإقدام على التصرف الإجرامي كتصرف يحتكم للغريزة ويقاوم المعرفة والتعلم.

إن ما تسهم فيه المقابلة والمرافقة والمساندة كإحدى أليات العلاج والتأهيل ليس هو استعادة ما هو كامن في الاشعور كما هو، بل إعادة صياغته بطريقة أفضل إبداعا وتحضرا. لذا، عندما نقول بأن العقوبة السجنية أو التدابير البديلة لها فرصة للمعالجة مع الذات وتحريرها من سجون الماضي التي تعيق نمو المستهدف من العقوبة وتسمم كيانه وتحاصر حركيته التي لا تقبل الجهود وتبنى الرتابة، لكن عندما نمكنه من القيام بقراءة ماضيه برؤية متحضرة مستثمرا مقومات الحاضر وما وفره له من فرص وأفاق تحرره من صدمات الرفض والإبعاد يستطيع التخلص أو التخفيف على الأقل من الجروح السائدة في عالمه الداخلي والتي تشكل معدلا هداما لكل محاولة إعادة بناء الحياة لديه بشكل نظيف.

وعليه، فالعقوبة أو التدبير البديل الذي لا يركز على ذاكرة المستهدف من العقوبة ولا يتعامل معها كمركز أساسي للإبداع ومكافحة الجريمة؛ بحيث تحريره وتيسير ولوج صاحبه للحياة باقتدارات

ومهارات تيسر له تصنيفها والإسهام في قيادتها هي مجرد ألية. فكلما شجعنا الفكر الإبداعي المنظم والمهيكل إلا ووضعنا الذاكرة في مكانها المناسب للعب الأدوار المناسبة.

إن الفعل العقابي أو التدبير البديل الذي يعطي للذاكرة مركز العناية في كل البرامج العلاجية والتمكينية عبر تحريرها من كافة القوالب الجامدة التي تعتبرها مجرد خزان للمعلومات والتجارب هو العلاج الأقوى على جعل المستفيد منه قادرا على الحضور الفعال والمفكر والفاعل وليس التابع المقلد[16].

بصفه عامة، إن العمل مع نزلاء السجون أو المحالين على التدابير البديلة لها سواء إبان تخطيط عملية العلاج والتأهيل والتمكين أو خلال فترة النقاهة النفسية والاجتماعية-الرعاية اللاحقة- هي أعمال شاق إنجازها إلا على المؤهل نفسيا والمدرك علميا للطابع الحضاري لهذا الصنف من الخدمات العمومية على الصعيد الإنساني. هذه الخدمة ذات النتائج المثمرة في كل مجتمع يدركها ويدعم مستوى الرضا الوظيفي للقيمين على إنجاز رسالتها، ليس بالنسبة لصاحب التصرف الإجرامي فقط، بل لأسرته ومحيطه الاجتماعي. فالحرص على صياغة أساليب التعاون المثمر بين صاحب التصرف الإجرامي إبان وبعد تنفيذ العقوبة أو التدبير البديل لها وبين طاقم العلاج والتأهيل والتمكين في ظل تواصل فعال وتعاون موازي مع الأسرة والمحيط بخلق مزيد من فرص العلاج والتأهيل عبرها نتيجة هذه الأساليب من مشاعر الارتياح لأن العمل يركز على الذاكرة ويهتم بالعالم الداخلي لكل طرف من الأطراف المستهدفين من هذه الخدمة العمومية التي تزخر بالتجديد المؤسس على البحث العلمي المتخصص. فالعقوبة ليست مجرد إيلام يحقق الردع العام أو الخاص، وهي فكرة عفى عنها الزمن وكل عمل بها لا يزيد المجتمع الإنساني إلا تهديدا واضطرابا وتخلفا. فإلى أي حد نعتمد العلوم النفسية والتربوية بالإضافة إلى العلوم البيوعصبية والاجتماعية في صياغة مقاربات مكافحة الجريمة وعلاج وتأهيل وتمكين ضحاياها ومعاقبة مقترفيها وتأمين أمن وسلامة المجتمع من لدن واضعي السياسات العمومية الوطنية والترابية والقطاعية عامة، والسياسات الجنائية بالخصوص والسياسات العقابية على وجه التحديد؟

لا خلاف أن هناك اجتهادات عملية على صعيد السياسات العقابية، لكنها لا تكفي لمكافحة الجريمة في غياب رؤى جديدة تحقق العناية النفسية والطبية والاجتماعية للضحية وتيسر لصاحب التصرف الإجرامي تحضر انفعالاته وتقديره لشخصيته، وتسمح للمجتمع بصيانة أمنه على قيم التضامن والتسامح والهدوء والتفكير بالواجب وتوسع إسهاماته في نشر ثقافة التحكم في تحويل التوترات والقلق

[16] الحسن يزي، المدير العام للسجون بالمغرب، أنا السجين رقم 1، جريدة الصباح السنة السادسة العدد 1826، 20 فبراير 2005.

إلى فرص للإبداع وأفاق للتحضر وتجاوز الضياع والحرمان وتكوين مفكرين بدل الاقتصاد على تشكيل خادمين ودعاة الاستهلاك. فهل نستطيع التفكير في تحويل المندوبية العامة للسجون إلى المندوبية السامية للتمكين الإنساني ومكافحة والآفات الإجرامية واللااجتماعية؟

إننا في حاجة إلى ثقافة سوسيوتنموية تيسر للأسر والمحيط السوسيواقتصادي و لإدارة الدولة والجماعات الترابية والقطاع الخاص والمؤسسات العمومية والمجتمع المدني ثقافة تتيح لنا الفهم بأن صاحب التصرف الإجرامي مريض ويحتاج إلى طرق خاصة في التعامل معه، وأن التصرفات التي قد تصدر منه يجب أن تفسر على أنها مظهر من مظاهر الحالة المرضية، وأن الواجب مواجهتها بوسائل تحرر صاحبها من خطورة تصرفاته من خلال كيفية استجاباتنا بصورة طيبة لشخصه وتفهم عميق لظروفه وذلك بتوفير البدائل المشروعة التي تصونه ضد الوقوع في التصرف الإجرامي. فوجود فرد يعاني من هيمنة هذا التصرف على شخصيته داخل أسرة يسودها الوئام والتعاطف والحوار البناء والدفئ يستطيع التحرر والتخلص منه؛ حيث يقاوم كل بواعث التصرف بناء على المقومات الإيجابية في شخصية الفرد المعني بالأمر وتوظيفها في إنعاش دينامية الأبعاد النمائية المتعثرة التي تحول دون امتلاك هذا الفرد للنضج المطلوب.

إن العناية بشأن التمكين الإنساني ومكافحة الأفات اللااجتماعية والإجرامية في ظل الراهن الإنساني هي نقطة الالتقاء بين كافة التخصصات المعرفية والعلمية والتقنية الحديثة وبين كينونتنا. فعبرها نستطيع صياغة نقاط الانطلاق نحو العناية النفسية والاجتماعية بالضحايا وتمكين صاحب التصرف الإجرامي بالإضافة إلى تحقيق غاياتنا الأسمى المتمثلة في المجتمع المتحضر اعتمادا على ذواته الفاعلة.

لائحة المراجع:

* مجلة الأجراس الثقافية، منظومة السجون العقابية، بين الإصلاح والتهذيب، العدد الأول، باب السجون، 2008. ص 22.
* مؤسسة جيسون الأمريكية، السجن إصلاح وتأهيل، أبريل 2016، ص 71.
* عبد الله أبو أياد، و اقع المؤسسات العقابية و أفاق إصلاحه، بحث ميداني، النشر 2017. ص 1.
* العلمي عبد الواحد، شرح القانون الجنائي المغربي، القسم العام، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط 4، سنة 2011، ص 431.
* عبد الله أبو أياد، العقوبة و أفاق التأهيل والعلاج، بحث ميداني، النشر 2019. ص 6.
* شريف زبفر هلالي، و اقع السجون العربية بين التشريعات الداخلية والمو اثيق الدولية، دراسة مقارنة، سلسلة البحث القانوني وحقوق الإنسان، مركز حقوق 25 الإنسان لمساعدة السجناء 2000. ص 33.
* عبد الله أبو أياد، و اقع حال السجينات وتأهيلهن، بحث ميداني، النشر 2020، ص 25.
* محمد بن جلون، السجل العدلي وإشكالية حقوق الإنسان، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون الخاص كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية 21 أكدال الرباط 2001-2002، ص 147.
* عبد الرحمان مصلح الشرادي، انحراف الأحداث في التشريع المغربي والقانون المقارن، مطبعة الأمنية الرباط الطبعة الأولى لسنة 2002. ص 18.
* المهداتي لطيفة، الشرعية في تنفيذ العقوبات السالبة للحرية، الشركة الشرقية، الرباط، ط 2005. ص 33.
* عبد الله عبد الغني غانم، أثر السجن في سلوك النزيل، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الأولى، الرياض 1999، ص 8.
* الحسن يزي، المدير العام للسجون بالمغرب، أنا السجين رقم 1، جريدة الصباح السنة السادسة العدد 1826، 20 فبر اير 2005.
* Philippe combessie, sociologie de la prison, Ed, la découverte, Paris, 2001, p 33
* Thiry Benjamin et Thiriez Clara, « Enjeux de la pratique de la psychothérapie en prison », Psychothérapies, 2014/3 Vol. 34, p. 185-192. DOI : 10.3917/psys.143.0185. 2014.
* Bertrand-Godfrey B., Loewenthal D. Delivering therapy in prison: An IPA study researching the lived experience of psychotherapists and counsellors. Europ. J. Psychother. Couns. DOI: 10.1080/13642537.2011.625197. 2011.
* Kalb A., Béghin J. Le rôle du «Service Laïque d'Aide aux Justiciables et aux Victimes » (SLAJ-V), in: De Potter J.-C., Lemaire J.-Ch.: Le microcosme carcéral. Bruxelles, Editions Espace de Libertés, pp. 123-138. 2008.